الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٧٧
المعقودة يوم
١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجزء الأول* من الجلسة السابعة والسبعين

الرئيس: السيد أوسيلا (الأرجنتين)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/48/L.63/Rev.2 المتعلق بالبند ٤٠ من جدول الأعمال

* يصدر المحضر الموجز للجزء الثاني من الجلسة، التي ستستأنف يوم الاثنين ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بوصفه الوثيقة A/C.5/48/SR.77/Add.1.

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.77
20 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

في غياب السيد حديد (الجزائر)، تولى السيد أوسيلا (الأرجنتين)، نائب الرئيس الرئاسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/48/L.63/Rev.2 المتعلق بالبند ٤٠ من جدول الأعمال (A/48/7/Add.17؛ A/C.5/48/84)

١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية الوارد في الوثيقة A/48/7/Add.17، الذي عكس نظر اللجنة لبيان الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في الوثيقة A/C.5/48/84. وقال إنه في حالة اعتمادها، فإن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بكامل هيئتها سينشئ بعثة للتحقق من حالة حقوق الانسان في غواتيمالا. وورد موجز لمعالم تنظيم البعثة في تقرير الأمين العام (A/48/985)، الذي نظرت فيه اللجنة الاستشارية في نفس الوقت الذي نظرت فيه بيان الأمين العام (A/C.5/48/84).

٢ - وأضاف قائلا إن الأمين العام اقترح نفقات يبلغ مجموعها ١٦,٣ مليون دولار، ويتعلق ٨,٤ مليون دولار منها بفقات الموظفين، في حين يتعلق الرصيد البالغ ٧,٩ مليون دولار بتكاليف التشغيل. وتتعلق تلك التقديرات بقضايا حقوق الانسان؛ وهناك اتفاقات أخرى، أبلغ الأمين العام اللجنة بأنه يعتزم السعي للحصول على موافقة مجلس الأمن عليها (تتعلق بملية لحفظ السلم وإنشاء حساب خاص)، كما أشير في الفقرة ٤ من تقرير اللجنة الاستشارية. واستنادا إلى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/48/985 والمعلومات المقدمة شفويا من ممثل الأمين العام، فإن التقديرات الواردة في بيان الأمين العام قامت على أساس بعثة للمسح الأولي. واستنتجت اللجنة الاستشارية أن هناك مجالا لصياغة خطة لتشغيل البعثة تتسم بانضباط ودقة أكبر. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أنه في حالة اعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بكامل هيئتها، فإنه سيتم إيفاد بعثة أخرى إلى غواتيمالا بغرض إبرام، في جملة أمور، اتفاق بشأن مركز البعثة. وطلبت اللجنة الاستشارية بأن يتم، فور إبرام مثل هذا الاتفاق، استكشاف تقديم المساعدة من الحكومات المضيفة.

٣ - واسترسل قائلا إن اللجنة الاستشارية طلبت أن يجري استعراض عدد ورتب ومهام الموظفين والموارد المقترحين للبعثة بالطريقة المشار إليها في تقريرها؛ وتعتقد اللجنة أيضا بأنه قد تكون هناك إمكانية لزيادة عدد المتطوعين الذين يخدمون البعثة، مما يؤدي بالتالي إلى خفض طفيف في تكاليف الموظفين.

(السيد مسيلي)

٤ - واستطرد قائلا إن اللجنة قد اهتمت أيضا بما اعتبرته مبالغة في تقدير التكاليف المتعلقة بالحواسيب والمركبات، وأوصت برقم أقل في الفقرة ١٣ من تقريرها. ولاحظت اللجنة أن الأمين العام قد حول إلى البعثة معدات وعدد من المركبات تبلغ قيمتها ٦٠٠ ٥٦٠ ٢ دولار، وناقشت اقتراح الأمين العام بإدراج ٢,٦ مليون دولار في تكلفة البعثة باعتبارها رصيدا دائنا للبعثات المرسلة (بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور إلى حد كبير). وفي مناقشتها للموضوع، أشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٤٨ باء (بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق) والمقرر ٤٩٦/٤٨. وعند مناقشة المسألة خلال الجلسة الرسمية للجنة الخامسة في تموز/يوليه ١٩٩٤، جرى الاعراب عن رأي مفاده أن تحويل الأصول من بعثة إلى أخرى ينبغي أن ينتج عنه قيد رصيد دائن للبعثة المرسلة بما يعادل قيمة الأصول المحولة، على خلاف الاجراء القائم حاليا. وطلبت الجمعية العامة دراسة جدوى لهذا الاجراء. واستنتجت اللجنة الاستشارية في تقريرها المعروض حاليا على اللجنة الخامسة أنه رهنا بتلقي تقرير الأمين العام والاجراء الذي اتخذته الجمعية العامة بشأنه، فإنه ينبغي الابقاء على الاجراء الحالي بعدم القيد في الحساب الدائن للبعثة المرسلة. وقال السيد مسيلي إنه أشار توا في النسخة المتقدمة من التقرير المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا أنه قد جرى الابقاء على الاجراء الحالي، والذي لا تقيد بموجبه أي مبالغ في الحساب الدائن للبعثة المرسلة مقابل أي أصول محولة. وأوصت اللجنة لذلك بأنه ينبغي في الوقت الحالي عدم إدراج مبلغ ٦٠٠ ٥٦٠ ٢ دولار في الإذن بالدخول في التزامات الذي أوصت به اللجنة الاستشارية. بيد أنه في حالة ما إذا قررت الجمعية العامة في عام ١٩٩٤ تدوين الاجراء الوارد في بيان الأمين العام (A/C.5/48/84)، فإنه سيكون من اللازم قيد قيمة الأصول المنقولة في الحساب الدائن للبعثات المرسلة.

٥ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الإذن بالدخول في التزامات لا تتجاوز ١٢,٩ مليون دولار تحت الباب ٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، ولكن الاعتمادات والأنصبة المقررة الفعلية المطلوبة سيجري النظر فيها في سياق تقرير الأداء لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤، والذي من المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في أواخر عام ١٩٩٤. وأكد مرة أخرى أن مبلغ ١٢,٩ مليون دولار هو حساب فعلي يعكس حذف ٢,٥ مليون دولار التي أوصت بها اللجنة الاستشارية، وكذلك المبالغ المخفضة المتعلقة بالحواسيب والمركبات.

٦ - السيد شارب (استراليا): طلب توفير نسخة متقدمة من ميزانية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا لجميع أعضاء اللجنة الخامسة.

٧ - السيد ستيت (المملكة المتحدة): قال إنه من غير المقبول أساسا أن يطلب إلى الجمعية العامة الدخول في التزامات قد تكون طويلة الأجل تنطوي على مبالغ هائلة من الأموال على أساس المعلومات الضئيلة المقدمة في بيان الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وتقرير اللجنة الاستشارية، والذي جرى توفيره باللغات المختلفة قبل بضع ساعات فقط من الجلسة. ولم تتمكن الوفود من طلب

(السيد ستيت، المملكة المتحدة)

تعليمات من حكوماتها. وبالرغم من السياق السياسي الراهن، فإنه من غير المقبول التقليل من أهمية الدور الذي عـُهد به إلى اللجنة الخامسة بموجب النظام الداخلي للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، فإنه من المثير للدهشة ألا يكون هناك استعراض شفوي لبيان الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وقال إن الاستخفاف بدور اللجنة قد سبب القلق الشديد لوفده.

٨ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال ردا على السؤال المتعلق بالنسخة المتقدمة من التقرير الخاص بتمويل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، إنه بسبب إلحاحية المسألة، فقد تمت الموافقة على أن تستعرض اللجنة الاستشارية ميزانية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا على أساس نسخة متقدمة بلغة واحدة فقط. وليس من المسموح توزيع النسخة المتقدمة توزيعا عاما. وفي الماضي، حصلت الوفود المعنية على نسخ متقدمة لبعض التقارير، ولكن الممارسة لم تجر على ترجمة التقارير إلى جميع اللغات وتعميمها إذا كانت لا زالت في شكل مشروع.

٩ - وردا على سؤال يتعلق بتوقيت ومضمون بيانات الآثار المترتبة في الميزانية، قال إن الأمانة العامة قد استرشدت بالنظام الداخلي للأمانة العامة. وقد بدأت الأمانة العامة العمل في بيان الآثار المترتبة في الميزانيـــة البرنامجية فور تلقيها لنسخة متقدمة من مشروع القرار A/48/L.63/Rev.2. وقد بذلت كل ما في وسعها للالتزام بالمادة التي تطلب تعميم بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في خلال ٤٨ ساعة من تقديم مشروع القرار. والاجراء المتبع في هذه الحالات يختلف عن الاجراء المتبع فيما يتعلق بالتقديرات المنقحة أو التقارير المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام، لأن تقديرات النفقات المطلوبة بموجب المادة ١٥٣ من النظام الأساسي قـُدمت استجابة لمشاريع القرارات المقدمة من الدول الأعضاء. ورغبة في تلافي أي انتقاد للتأخير، عملت الأمانة العامة على أساس المعلومات التي جمعها الفريق المتقدم الذي زار غواتيمالا وحاول تقديم أفضل تقرير في هذه الظروف.

١٠ - السيد شارب (استراليا): قال إنه فهم الاتفاق غير الرسمي بين الأمانة العامة واللجنة الاستشارية الذي أشار إليه المراقب المالي. غير أنه لمصلحة الانفتاح والمساءلة في عملية الميزنة، فإنه ينبغي تمديد أي ترتيب غير رسمي يتعلق بتوزيع التقارير المتقدمة على اللجنة الاستشارية إلى أعضاء اللجنة الخامسة كذلك.

١١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية): قال إنه يمكن توفير نسخة متقدمة من تقرير بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا إذا لم تعترض الوفود التي تستخدم لغات أخرى. غير أن النسخ المتقدمة من الوثائق المقدمة إلى اللجنة الاستشارية تنقح عادة مرات عديدة، وهو ما قد يثير مشاكل.

١٢ - السيد بوان (فرنسا): قال إن وفده يعارض تماما تعميم الوثائق بلغة واحدة فقط لأنه توجد ست لغات رسمية للأمم المتحدة.

١٣ - الرئيس: دعا الوفود إلى التعليق على توصية اللجنة الاستشارية بالإذن للأمين العام بالدخول في التزامات لا تتجاوز ١٢,٩ مليون دولار من أجل انشاء بعثة للتحقق من حالة حقوق الانسان في غواتيمالا.

١٤ - السيد مونش (المانيا)، وأيده السيد ستيت (المملكة المتحدة) والسيد مادينز (بلجيكا): قال إن بعض الوفود، بما فيها وفده، تحتاج إلى المزيد من الوقت للاتصال بحكوماتها واقترح تعليق الجلسة مؤقتا.

عـُلقت الجلسة الساعة ١١/٠٥ واستؤنفت في الساعة ١٢/٠٠.

١٥ - السيد مونش (المانيا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأكد الأهمية التي يعلقها الاتحاد على أهداف مشروع القرار A/48/L.63/Rev.2، مقدم من أعضائه. وفي امكان الاتحاد الأوروبي مع ذلك تأييد بعض توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فقط. وقال إنه يوافق على أن مستويات الميزانية والمستويات المقترحة للتوظيف مبالغ فيها. وينبغي استخدام قدرات منظومة الأمم المتحدة بطريقة أفضل، ولا سيما قدرات برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات الأخرى التي تملك الخبرة والوسائل التي تمكنها من تعزيز أهداف البعثة وآلية تنسيق حقوق الانسان. ووافق أيضا على أنه ينبغي السعي إلى اشراك البلد المضيف في العملية وينبغي أن ينعكس ذلك في مقترحات الميزانية.

١٦ - وطلب الاتحاد الأوروبي لذلك الى الأمين العام أن يقدم تقديرات منقحة في موعد غايته ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ تأخذ في الحسبان على نحو وافٍ ما جرى الإعراب عنه من قلق فيما يتعلق بمستوى الاعتمادات والقدرة على الاستيعاب. وطلب أيضا اليه إنشاء صندوق استئماني للبعثة. ولا يشارك الاتحاد اللجنة الاستشارية الرأي المعرب عنه في الفقرة ٩ من تقريرها (A/48/7/Add.17)، بشأن وظيفتي مراجع الحسابات المقيم وموظف لشؤون الاستعراض الاداري. وفي حين أن تقديمه لمشروع القرار يشير بوضوح الى تأييده لدور البعثة، فإن الاتحاد الأوروبي يأسف لأنه يمكن قبول إذن بالدخول في التزامات يبلغ ستة ملايين دولار فقط حتى نهاية عام ١٩٩٤. والاستمرار في منح الإذن بالالتزام بأموال بدون توفر موارد مالية كافية يمكن أن يكون ضارا بحالة التدفق النقدي للمنظمة.

١٧ - السيدة شيروز (الولايات المتحدة الامريكية): قالت إن وفدها يأسف لأنه ليس في إمكانه أن يؤيد موقف الاتحاد الأوروبي. وأنه يؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

١٨ - السيد غوخيل (الهند): قال إن الفقرة ٦ من بيان الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية (A/C.5/48/84) أشارت الى رصد مخصص لتحويل بعض المعدات من بعثات أخرى الى البعثة الجديدة في غواتيمالا، والى أن المدفوعات المقابلة لتلك البعثات قـُدرت بمبلغ ٢,٥ مليون دولار. وطلب مقرر الجمعية العامة ٤٩٦/٤٨ الى الأمين العام أن يدرس جدوى مثل هذا الإجراء الذي يجري بموجبه وزع الاصول من عملية لحفظ السلام الى أخرى فقط بعد تحديد قيمة الأصول وادراج اعتماد في ميزانية العملية المتلقية، للسداد في الحساب الخاص للعملية المقدمة للأصول. ووجه الانتباه الى هذا الطلب في ضوء التأخيرات المستمرة في السداد الى البلدان المساهمة بقوات. وينبغي أن يأخذ أي مشروع قرار في الحسبان لاقتراحات الأمين العام. واذا كان من المطلوب ان توافق الجمعية العامة على مثل هذا الإجراء، فإنه ينبغي للأمين العام ان يقوم بعد ذلك بادراج اعتماد كافٍ لهذه المدفوعات.

١٩ - السيد داميكو (البرازيل): قال إنه يتفق مع الاتحاد الأوروبي على أن يتم إنشاء صندوق استئماني للتبرعات. وقال إنه لا يوافق مع ذلك على أنه يمكن تحقيق أهداف مشروع القرار بأن يـُعهد بمسؤولية تنفيذه الى وكالات الأمم المتحدة القائمة. ولهذا السبب، يحبذ وفده إنشاء بعثة معينة لهذا الغرض، كما هو منصوص عليه في مشروع القرار. وقال إن وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢٠ - السيد جادماني (باكستان): قال إن البلدان المساهمة بقوات تعلق أهمية كبيرة على سداد التكاليف. واذا كان يتعين تحويل المعدات بين البعثات، فإنه يتعين أخذ ما أبدته تلك البلدان من قلق في الحسبان. وأيد وفده ملاحظات ممثل الهند.

٢١ - السيد جو كويلين (الصين): قال إن وفده شعر بالقلق لأنه يمكن عدم استيعاب الاحتياجات المقدرة في الميزانية، وأنه ليرحب بأي ايضاح من الأمانة العامة يتعلق بكيفية تأثر تنفيذ البرامج التي أقرت.

٢٢ - السيد بيبيرو (فنزويلا): قال إن الاعتماد الموصى به سيوفر المرونة اللازمة للتشغيل الفعال للبعثة المقترحة، وهي مسألة ملحة جدا وذات أهمية سياسية بالنسبة لامريكا اللاتينية.

٢٣ - السيد أورلوف (الاتحاد الروسي): قال إنه بالرغم من أن القلق الذي أبدته المانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي يبدو أن له ما يبرره، فإن دورة الاجراءات التي طرحتها يمكن أن تكون عقيمة. ويتعين ضمان الاجراءات القائمة. وقال إن وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢٤ - السيدة رودريغيز (كوبا): قالت إن وفدها لا يمكن أن يؤيد الاقتراح الالماني بأن يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البعثة. وقالت إنه يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

٢٥ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): قالت إن توصيات اللجنة الاستشارية تزود الأمين العام بالمرونة اللازمة عند وزع العملية.

٢٦ - السيد جييسدال (النرويج): قال إن وفده يتفق مع الآراء التي أعربت عنها الولايات المتحدة وفنزويلا.

٢٧ - السيدة بينيا (المكسيك): قالت إن وفدها ليس في موقف يمكنه من اتخاذ قرار بشأن المسألة، ولاسيما فيما يتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قبل التشاور مع السلطات المكسيكية.

عـُلقت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.